الجزائر في ظل الإنفتاح التجاري والطريق إلى المنظمة العالمية للتجارة

طالب دليلة[1]
قراري يمينة[2]

الملخص

شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية، هذه التغيرات قد حولت التجارة من نطاق التجارة المحلية إلى تجارة دولية بشكل أصبح العالم بأكمله هو السوق في مفاهيم التجارة الحديثة ، فالتجارة الدولية تمكن كل دولة من الاستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجات على نحو أكثر فعالية ذلك لأن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية والجغرافية.و الجزائر مثلها مثل معظم دول العالم بعد استرجاعها للاستقلال السياسي حاولت دعمه بالاستقلال الاقتصادي، حيث أنها رسمت إستراتيجية للتنمية تهدف أساسا إلى إخراج البلاد من الوضعية المتدهورة التي ورثتها عن الاستعمار، و هذا بالاعتماد على التخطيط المركزي و تبني سياسة الصناعات المصنعة – الثقيلة – التي اعتبرت صناعة ناشئة، فلنموها كان يلزم رؤوس أموال ضخمة و حماية من المنافسة الأجنبية، و لتحقيق ذلك قامت القيادة السياسية آنذاك باحتكار الدولة للتجارة الخارجية. من أهم اهتمامات الجزائر اليوم هو تسوية أوضاعها عامة و بالخصوص تجارتها الخارجية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة و أن هذه الأخيرة قد منحت للدول النامية فترة 10سنوات كمرحلة انتقالية لتسوية أوضاعها الاقتصادية مع أحكامها بإعطائها صفة مراقب.

كلمات افتتاحية: الإنفتاح التجاري, OMC, GATT, FMI

Résumé *:*

Le problème de l'ouverture sur les marchés internationaux L'objectif de cet article est de soulevé le problème de l'ouverture du commerce extérieure, son impact sur l'économie algérienne ainsi que la pénétration de l'Algérie à l'OMC.

A l'instar des PVD (pays en vois de développement), l'Algérie s'ait instauré une politique pour renforcer l'économie du pays, pour satisfaire les besoins des individus.

De ce fait, l'impact de la libéralisation du commerce extérieure à poussé l'état de se retirer du domaine de la règlementation, par le changement politique du commerce extérieur limité à une politique de libéralisation complète. Une étude à été réalisé sur ce phénomène et les résultats montrent que l'Algérie dépend principalement sur sa pénétration à l'OMC, l'aide de plusieurs institutions financières tels que le FMI à l'égard de plusieurs facteurs cités dans l'article.

Les mots clés: *OMC, GATT, FMI, Commerce extérieur*

[1]أستاذمساعدة، قسم أ ،talebdalila@yahoo.fr،جامعة تلمسان
[2]أستاذمساعدة، قسم أ،grarimina@yahoo.fr،جامعة تلمسان

المقدمة :

لقد أرست المنظمة العالمية للتجارة ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة GATTأسس ودعائم النظام الجديد للتجارة العالمية ،حيث استهدفت تحريرها من القيود المفروضة عليها سواء قيود كمية أو غير كمية.

ضمن هذا السياق ثار جدال كبير بين المفكرين و الاقتصاديين حول مسألة اندماج الدول النامية في المنظومة الجديدة للتجارة العالمية ، إذ أن هناك من يدعو إلى عدم تفويت الفرصة و الاستفادة من الامتيازات المتاحة مثل إمكانية النفاذ إلى الأسواق العالمية و زيادة الطاقة التصديرية بالإضافة إلى تحويل التكنولوجيا و تقنيات الإنتاج بتكاليف منخفضة، إلى جانب استفادة مجموع المستهلكين من سلع و خدمات ذات جودة عالية ...إلخ.

بالرغم من المزايا السابقة و التي من المحتمل أن تتحقق، يمكن اعتبار أن النظام الجديد للتجارة العالمية من شأنه أن يؤثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية و من بينها الجزائر و ذلك بجعل أسواقها مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج و الاستهلاك ، و أمام هذا الموقف لابد من تحسين نوعية إنتاجها و تنويعه بتشجيع الصادرات خارج المحروقات بحكم أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط ناهيك أنها وصلت إلى مرحلة تحرير تجارتها فإنها ستواجه مواقف و تحديات صعبة.

و بالتالي فإن نجاح سياسة تشجيع الصادرات يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية داخل البلاد على اعتبار أن السوق المحلي أصبح الآن سوقا مفتوحا على العالم، وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات حيث أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاعات هامة كالفلاحة، الصناعات الاستخراجية، الصناعة التقليدية، السياحة مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي و لكن هذا ليس بالأمر الهين لكون عملية تأهيل الاقتصاد الوطني مازالت تراوح مكانها و في ظل هذه الأوضاع يمكن طرح الاشكال التالي: **هل عملية تحرير التجارة الخارجية بحكم طبيعة صادراتها تؤهل الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟**

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية ، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع و الخدمات المصدرة و المستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات و ترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن الوفاء بحاجات السكان و متطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

هناك وسائل عديدة تقاس بها الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي نقتصر في دراستنا لمدى اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية على استخدام بعض المؤشرات بداية بمؤشر الانفتاح الاقتصادي الذي يقاس بنسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و كذا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و أخيرا التنبؤ بالمدى الطويل.

الغرض من هذا التحليل قياس مدى علاقة النشاط الاقتصادي الوطني بالعالم الخارجي و مدى تأثره بالاضطرابات و الأزمات الخارجية في ظل الإنفتاح على السوق الخارجي و في طريق الانضمام إلى OMC.

1- مؤشرات علاقة الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الدولي:

جرت العادة على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بنصيب التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي و عليه فإن الاقتصاد يكون مفتوحا إذا كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة و يكون أقل انفتاحا إذا كانت هذه النسبة منخفضة.

نجد أن الاقتصاد الجزائري يعتبر منفتحا مقارنة مع معدلات انفتاح بعض الدول النامية حيث يقول بعض الاقتصاديين في هذا المجال أن أي دولة تصل فيها نسبة وارداتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 20% تعتبر دولة منفتحة اقتصاديا كذلك إذا وصلت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40% فإن الدولة تعتبر منفتحة و حسب معطيات الجدول (1) نجد:

الجدول(1): تجارة الجزائر الخارجية 1970–2005 **الوحدة: مليار دينار**

السنة	الصادرات 1	الواردات2	التجارة الخارجية 3	الناتج الداخلي الخام 4	الصادرات /الإنتاج1/4 %	واردات /الإنتاج2/4 %	التجارة الخارجية3/4 %
1970	4980	6205	11185	22905	21.74	27.09	48.83
1971	4208	6028	10236	23520	17.89	25.62	43.51
1972	5854	6694	12548	27430	21.34	24.40	45.74
1973	7479	8859	16338	32100	23.29	27.60	50.88
1974	19594	16821	36415	55561	35.26	30.27	65.53
1975	18563	23755	42318	61574	30.14	38.58	68.72
1976	21897	22226	44123	74075	29.56	30	59.56
1977	24650	29534	54184	87241	28.25	33.85	62.10
1978	25088	34439	59527	104832	23.93	32.85	56.78
1979	36802	32378	69180	128223	28.70	25.25	53.95
1980	52648	40519	93167	162507	32.39	24.93	57.32
1981	62837	48780	111617	191469	32.81	25.47	58.28
1982	60478	49384	109862	207552	29.14	23.79	52.93
1983	60722	49782	110504	233752	26	21.29	47.29
1984	63758	51257	114985	263856	24.16	19.42	43.58
1985	64564	49491	114055	291597	22.14	16.97	39.11
1986	36828	43393	80221	296551	12.41	14.63	27.04
1987	41736	34153	75889	312706	13.35	10.92	24.27
1988	45421	43427	88848	347717	13.06	12.48	25.25
1989	71937	70072	142009	422044	17.04	16.60	33.65
1990	114392	87018	201410	554388	20.63	15.69	36.32
1991	233589	139241	372830	862133	27.09	16.15	43.24
1992	149010	188547	337557	1074700	13.86	17.54	31.40
1993	239552	205035	444587	1189720	20.13	17.23	37.36
1994	311319	328498	639817	1487400	20.93	22.08	43.01
1995	488924	481394	970318	2004990	24.38	24	48.38
1996	723781	497668	1221449	2570030	28.16	19.36	47.52
1997	801786	501361	1303147	2780170	28.84	18.03	46.87
1998	599666	552146	1151812	2830490	21.18	19.50	40.68
1999	833838	609950	1443788	3238200	25.75	18.83	44.58
2000	165805	690208	856013	412351	40.20	16.73	56.93
2001	147735	767517	915252	425705	34.70	18.02	52.73
2002	149794	953737	1103531	454187	33	21	54
2003	179270	958181	1137451	526692	34.03	18.19	52.22
2004	225579	130927	356506	612745	36.81	21.36	58.17
2005	325274	146846	472120	749863	43.37	19.58	62.95

المصدر: **من إعداد الباحثة انطلاقا من إحصائيات FMI و مديرية الجمارك الجزائرية.**

2- مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن هذا المؤشر يدل على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي و هو يعبر عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق إبراز مدى إسهام المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي، و يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$D = \frac{X_t + M_t}{Y_t}$$

حيث X_t: قيمة الصادرات في السنة t

M_t: قيمة الواردات في السنة t

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي في السنة t

يترجم ارتفاع درجة الانفتاح على التجارة الخارجية الدور الكبير الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني.

من خلال الجدول (1) نجد أن متوسط درجة الانفتاح على طول فترة الدراسة قد بلغ 48% الأمر الذي يعني أن الجزائر بلد منفتح تجاريا و أن المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق هذه النسبة في النشاط الاقتصادي الوطني بمعنى آخر أن أزيد من 45% من النشاط الاقتصادي الوطني خلال هذه الفترة يتعلق بالتجارة الخارجية و بالتالي فإن الاضطرابات الخارجية سواءا تعلق بالطلب الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية أو ما تعلق بالعرض الأجنبي للسلع المستوردة تؤدي إلى إحداث اضطرابات تمس جزءا مهما من النشاط الاقتصادي الوطني يتجاوز تأثيرها الميدان الاقتصادي إلى الميادين الاجتماعية و السياسية.

3-مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 10.92 % سنة 1987 وهي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة ارتفعت إلى 16,60 % سنة 1989 لتسجل انخفاض سنة 1990 حيث مثلت النسبة خلال هذه السنة 15.70% لتعود إلى الارتفاع سنة1991 ب 16.15% ثم 24% سنة 1995 لتسجل أدنى نسبة لها سنة 2000 ب 16.73% ثم عادت إلى الارتفاع إلى أن بلغت 21.36% سنة 2004 ، هكذا يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية حيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 22% وهذا ما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

4- مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية .

يتضح من خلال الجدول أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني إذ بلغ متوسط اسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 26% مما يعني حوالي 26% من الناتج الداخلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية و عليه فاضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته و تنكمش بتراجعه.

و لقد تطورت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرية الأولى 1970-1980 قاربت قيمة الصادرات ثلث الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة إسهامها 27 % ثم تراجعت في العشرية الثانية 81-1990 حيث بلغت في المتوسط 19.22% و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول حيث انخفضت أسعار الصادرات سنة 1986 إلى حوالي النصف كما ارتفعت خلال الفترة الموالية 91-2001 لتصل بسبب تحسن إيرادات الصادرات إلى حوالي 29% ثم بعد ذلك إلى حوالي37% خلال الفترة الأخيرة الممتدة بين 2002 إلى 2005 ،إن تباين هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي يشهده قطاع المحروقات بارتفاع أسعاره من جهة و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

نتوصل من خلال هذا التحليل البسيط للنسب إلى أن النشاط الاقتصادي الأساسي الجزائري الموجه إلى السوق الخارجية يتمثل في قطاع المحروقات، الذي يعتبر المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سنحاول إبرازه في المطلب الثاني من خلال دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن.

5- دراسة العلاقة في المدى الطويل

نتيجة للتحليل السابق سوف نلجأ إلى القيام بدراسة قياسية لتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالصادرات على المدى الطويل باستعمال الطريقة التكامل المتزامن (Cointegration).

المعطيات المستعملة مأخوذة من الصندوق النقد الدولي و مديرية الجمارك هي بيانات سنوية من سنة 1963 إلى غاية 2005 المتغيرات المدروسة هي الناتج المحلي الإجمالي ، صادرات المحروقات، صادرات خارج المحروقات و مؤشر أسعار الاستهلاك

6- أساسيات التكامل المتزامن :

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدة متغيرات، فحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب فانه توجد قوى تعيدها إلى التوازن و تضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل1و يوجد عدة أمثلة تدل على ذلك :العلاقة بين الدخل و الاستهلاك ، العلاقة بين الأسعار و الأجور، العلاقة بين معدل الصرف و الصادرات ... الخ.

إن توضيح العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة و في حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا (Régression fallacieuse) و هذا ما بينه كل منGranger C.W.J و Newbold.P (1974) و المقصود بالإنحدار الزائف هو أن لا تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية و إنما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهين و يحدث هذا حتى ولو كان معامل التحديد مرتفعا و معملات النموذج تختلف عموما عن الصفر و يرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في الاتجاه المعاكس ، في هذه الحالة فإن البحث عن العلاقة في المدى الطويل لا تخلو من مخاطر الحصول على نتائج مظللة ،و حتى باستعمال طريقة المفاضلة التي تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية فإننا نفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل .

في ضوء ما تم ذكره هل يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر في الحالة التي تكون فيها المتغيرات غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة N ؟ .

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن و إنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا ، و قد اثبت كل من Granger et Engle سنة 1985 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء و في نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك ، و في سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير و اختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك .

إن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرات متكاملة من الدرجة N غير ممكنة إلا إذا كانت تربط بينها علاقة تكامل متزامنة ، و تم استعمال مفهوم التكامل المتزامن من طرف Weiss et Granger 1983 و

طـور مـن طـرف Hendry 1986 ، Engle et Granger 1987 ، Stock و Watson 1988 ، Hakkioو Rush 1989 ، Baillie و Bollerslev 1989 ، Jung وWieland 1990.

إن الأدبيات التي لها علاقة بالتكامل المتزامن هي تلك التي تتعلق بالخواص الإحصائية ، و اختبارات بيانات السلاسل الزمنية ذات الجذور الوحدية ، تضم هذه الأدبيات كل من :Dickey et Fuller 1976 ، Fuller1979 ، Savin و Evan 1981 ، Nelson و Plosser 1982 ، Bhargava 1983 ، Phillips و Peron 1988 .

7- مراحل التكامل المتزامن:

يمر اختبار التكامل المتزامن بمرحلتين أساسيتين في المرحلة الأولى يتم إختبار درجة تكامل المتغيرات و في المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل.

المرحلة الأولى : اختبار درجة تكامل المتغيرات:

أحد الشروط الأساسية للتكامل المتزامن هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة و نستعمل في هذه المرحلة اختبار ADF(Dickey Fuller Augmente) للجذور الوحدية (Unit Root)، لاختبار ما إذا كانت السلاسل الومنية مستقرة أم لا من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

A- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي(GDP):

$$\Delta GDP = p\ GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta GDP_{t-j+1} + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta GDP = p\ GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta GDP_{t-j+1} + C + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta GDP = p\ GDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta GDP_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \ldots\ldots(3)$$

B- بالنسبة لصادرات المحروقات (PE):

$$\Delta\ PE = p\ PE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta\ PE_{t-j+1} + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta\ PE = p\ PE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta\ PE_{t-j+1} + C + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta\ PE = p\ PE_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta\ PE_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

C- بالنسبة للصادرات السلعية (EGS):

$$\Delta\ EGS = p\ EGS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta EGS_{t-j+1} + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta\ EGS = p\ EGS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta EGS_{t-j+1} + C + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\Delta\ EGS = p\ EGS_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta EGS_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

D- بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) :

$$\Delta CPI = p\ CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta\ IPC_{t-j+1} + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta CPI = p\ CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta\ IPC_{t-j+1} + C + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\Delta CPI = p\ CPI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi j\ \Delta\ IPC_{t-j+1} + C + b_t + \xi_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث: ΔGDP : التفاضل الأول للناتج المحلي الإجمالي

ΔPE : التفاضل الأول لصادرات المحروقات

ΔEGS : التفاضل الأول للكتلة النقدية

ΔCPI : التفاضل الأول لمؤشر أسعار الاستهلاك

P: عدد التأخرات و قد تم تحديده في هذه الدراسة باستعمال معامل AIC modified

(1): نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى

(2): نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت

(3): نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi_j = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 \ \left|\phi_j\right| < 1$:

قبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذور وحدية و عدم استقرار السلاسل الزمنية، و باستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ϕ_j في النماذج الثلاثة السابقة نحصل على tφj أكبر من إحصائية Student الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

نقوم بتطبيق هذا الاختبار باستعمال (Eviews 5.1) و هو برنامج يقوم بالاختبار مباشرة.

تم استعمال معامل modified AIC و كذا استعمال النموذج الأول لإيجاد عدد التأخرات في السلاسل الزمنية ، بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP) عدد التأخرات هو P=0 ولصادرات المحروقات عدد التأخرات هو P=2 ، وبالنسبة الصادرات السلعية وكذا مؤشر أسعار الاستهلاك فإن عدد التأخرات هو P=0.

اختبار ADF المبين في الجدول (2) يوضح أن قيمة $t\phi_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1 % ،5 % ،10 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

الجدول (2) : اختبار ADF للمتغيرات

المتغيرات	tφj(ADF)	1%	5%	10%
GDP	-1.971064	-2.621185	-1.978886	-1.611711
PE	-1.934942	-2.624057	-1.949319	-1.611711
EGS	1.519755	-2.621185	-1.978886	-1.611932
CPI	-1.213409	-2.621185	-1.978886	-1.611711

بعد أن وجدنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة ننتقل إلى اختبار استقرار التفاضلات الأولى للمتغيرات.

الجدول (3) : اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	tφj (ADF)	1%	5%	10%
GDP	-6.694328	-2.622585	-1.949097	-1.611824
PE	-12.73555	-2.622585	-1.949097	-1.611824
EGS	-0.772061	-2.627238	-1.949856	-1.611469
CPI	-5.399582	-2.622585	-1.949097	-1.611824

بإتباع نفس الطريقة وجدنا أن عدد التأخرات للتفاضل الأول لكل من الناتج المحلي الإجمالي صادرات المحروقات ، و كذا مؤشر أسعار الاستهلاك هو P=0 ،أما الصادرات السلعية فعدد تأخراتها هو P= 3

اختبار ADF المبين في الجدول (3) يبين أن قيمة $t\phi_j$ للتفاضلات الأولى لكل من الناتج المحلي الإجمالي و صادرات المحروقات و كذا مؤشر أسعار الاستهلاك أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1 % ، 5 % ، 10 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية أي أن التفاضلات الأولى للمتغيرات الثلاث هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

و منه فإن كلا من الناتج المحلي الإجمالي و صادرات المحروقات و مؤشر أسعار الاستهلاك متكاملة من نفس الدرجة فيمكن إجراء المرحلة الثانية من التكامل المتزامن.

❋ المرحلة الثانية: إيجاد عدد العلاقات

في هذه المرحلة من اختبار التكامل المتزامن يتم إيجاد عدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات وذلك بحساب رتبة المصفوفة حسب اختبار Johansen ، فبعد التحقق من الشرط الأول نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية .

قام Johansen سنة 1988 باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة propres المرتبطة بالقيم propres الأكبر للمصفوفة π ، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن و المسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن و يعتمد على تقدير النموذج التالي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots + A_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$

P : عدد التأخرات في النموذج

من أجل P=1 يصبح النموذج كالتالي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبة المصفوفة $r = 0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء ، و إذا كان $r = k$ فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة ، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $(k-1 > r > 1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و يمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM .

حيث r= Rg (πp) رتبة المصفوفة π و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات و يتم إحصائيا حساب قيمة :

$$\lambda_{trace} = n \sum_{I=1}^{K} L_n (1 - \lambda_I)$$

n: عدد الملاحظات

k :عدد المتغيرات

λ_i هذه القيم propres للمصفوفة π

هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي χ، واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضية التالية :

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر H_0 : $r = 0$ مقابل H_1 : $r > 0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λtrace أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .

- رتبة المصفوفة تساوي الواحد H_0 : $r = 1$ مقابل H_1 : $r > 1$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λtrace أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .

- رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ H_0 : $r = k-1$ مقابل H_1 : $r = k$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة ،و في حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

باستعمال نفس البرنامج اختبار Johansen المبين في الجدول (4) يبين أنه عند اختبار $r = 0$ نجد أن λtrace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر،

عند اختبار $r = 1$ نجد أن λtrace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية،أي وجود علاقة تكامل متزامن واحدة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول(4): اختبار Johansen

رتبة المصفوفة	λ_{trace}	%5
r = 0	37.02782	35.19275
r = 1	18.92335	20.26184

❋ البحث عن علاقات التكامل المتزامن:

من خلال الدراسة لدينا 3 متغيرات و بالتالي لدينا 3 علاقات (PE,GDP) ،(CPI ,PE) (CPI ,GDP):

الجدول(5): البحث عن العلاقة

المتغيرات	رتبة المصفوفة	λ_{trace}	%5	النتيجة
PE،GDP	r=0	25.07337	18.17	وجود علاقة تكامل متزامن
	r=1	3.609555	3.74	
CPI،GDP	r=0	19.17934	18.39771	عدم وجود علاقة تكامل متزامن
	r=1	5.868805	3.841466	
PE،CPI	r=0	17.17591	18.39771	عدم وجود علاقة تكامل متزامن
	r=1	4.677135	3.841466	

من الجدول (5) نستنتج أن هناك علاقة تكامل متزامن بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات المحروقات ،إن معرفة نوع العلاقة بين المتغيرين تتطلب القيام باختبار العلاقات السببية لمعرفة اتجاهها .

الفرع 3:اختبار اتجاهات العلاقات السببية :

يتم اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات باستعمال طريقة Granger و من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة.

اختبار Granger يعتمد على المعادلات التالية للمتغيرين x,y

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} a_i^* x_{t-i} + \xi_t \quad \text{.....(1)}$$

$$x_t = \sum_{i=1}^{n} b_i^* Y_{t-i} + \xi_t \quad \text{.....(2)}$$

$$y_t = \sum_{i=1}^{n} c_i^* Y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} d_i^* x_{t-i} + \xi_t \quad \text{..... (3)}$$

$$x_t = \sum_{i=1}^{n} e_i^* x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} h_i^* y_{t-i} + \xi_t \quad \text{.....(4)}$$

حيث: x,y:المتغيرات المدروسة

P: عدد التأخرات.

المعادلة (1) هي معادلة مختزلة للمعادلة(3)

المعادلة (2) هي معادلة مختزلة للمعادلة(4).

لاختبار العلاقات السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : d_i^* = 0$$

$$H_0 : h_i^* = 0$$

في حالة قبول كل من الفرضيتين فإن المتغيرين مستقلين، أما إذا تم رفضهما معا ، فهنـــاك علاقـــات سببية في الاتجاهين، و لاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F

$$F = \left[(RSSR - RSSU) / d \right] / \left[RSSU / (N - K) \right]$$

$RSSR$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات المختزلة

$RSSU$: مجموع بواقي المربعات في المعادلات غير المختزلة

d: الفرق بين معاملات المعادلة المختزلة و المعادلة غير المختزلة

N: عدد المشاهدات.

إذا كانت F أكبر من إحصائية Fisher الجدولية نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت F أصغر من إحصائية Fisher الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية.

بعد أن اكتشفنا وجود علاقة في المدى الطويل سنقوم الآن بتحديد نوع التأثير في المدى القصير من خلال اختبار اتجاه العلاقة السببية.

و باستعمال دائما برنامج (Eviews 5.1) تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (6) : اختبار Granger

الفرضيات	F- statistique	الاحتمال
PE لا تؤثر في GDP الفرضية1:	1.23741	0.32707
GDPلا تؤثر في PE الفرضية2:	6.01180	0.00062

إن اختبار Granger المبين في الجدول (3-9) يبين أن القيمة الإحصائية F- statistique في الفرضية 1 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% بمعنى آخر إن الاحتمال أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية و منه الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر على صادرات المحروقات أما القيمة الإحصائية F- statistique في الفرضية 2 أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أصغر من 0.05 و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و منه صادرات المحروقات تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

ومنه نستنتج أن العلاقة السببية بين المتغيرين تتجه من صادرات المحروقات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن اختبرنا وجود علاقة في المدى الطويل نقوم بتقديرها على أساس النموذج:

$$GDP_t = \hat{a} * PE_t + \hat{b} + e_t$$

باستعمال نفس البرنامج دائما وجدنا أن: $DP_t = 0.498001*PE + 3214.789 + e_t$

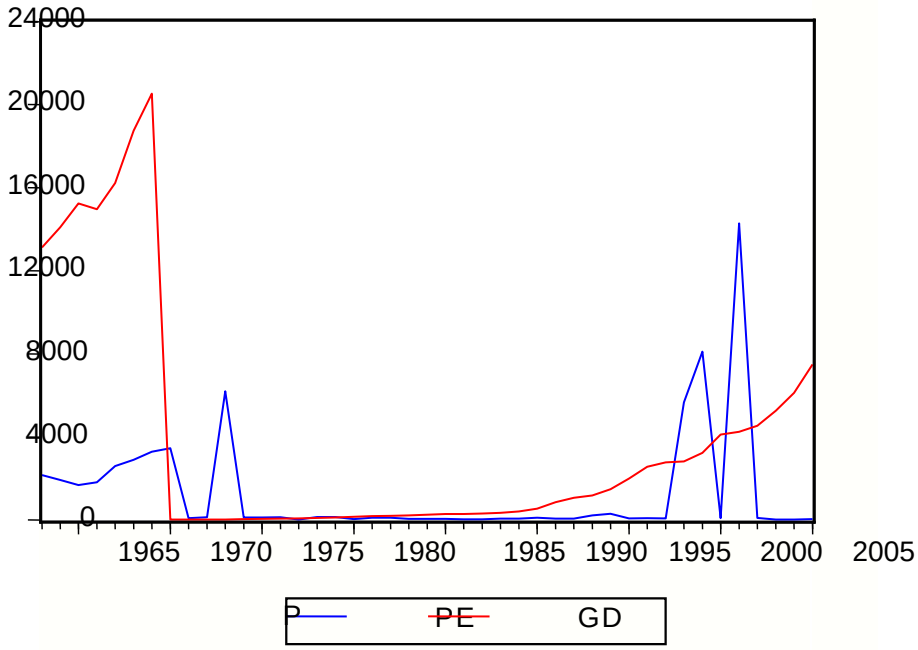

المنحنى(1): تطور كل صادرات المحروقات و الناتج المحلي الاجمالي قبل نزع الارتباط الذاتي

مع e_t تمثل الأخطاء العشوائية أي الفرق بين القيم الحقيقية و القيم المقدرة ل GDP ومنه:

$$e_t = GDP - \hat{a} *PE - \hat{b}$$

مع العلم يجب أن تكون الأخطاء العشوائية e_t مستقرة من درجة أقل من درجة استقرار المتغيرين المدروسين و أن يكون غير مرتبط ذاتيا و هذا من شروط التكامل المتزامن كذلك.

و بإتباع نفس الطريقة السابقة (اختبار ADF) :

الجدول (7) : اختبار ADF et e_t

الأخطاء العشوائية	tφj (ADF)	5%	10%
e_t	-2.255151	-1.949097	-1.611824

من الجدول 7 يبين أن e_t مستقرة عند المستوى 1% و 5% وهي أقل من درجة استقرار المتغيرين.

لاختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية المدروسة نستعمل اختبار ديربن واتسن و ذلك كما يلي:

$$H_0 : p = 0$$

$$H_1 : p = 1$$

حيث أن p هي قيمة الارتباط الذاتي مع العلم أن معامل ديربن واتسن يقدر بموجب الصيغة التالية:3

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

و عندما يؤول حجم العينة إلى مالانهاية، يمكن القول:

$$\sum_{t=2}^{n} e_t^2 \approx \sum_{t=1}^{n} e_t^2 \approx \sum_{t=2}^{n} e_{t-1}^2$$

و كذلك:

$$\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1} \approx \sum_{t=1}^{n} e_t e_{t-1}$$

و عليه يمكن تعديل صيغة ديربن واتسن أعلاه كمايلي:

$$DW = 1 - \frac{2Cov(e_t e_{t-1})}{Var(e_t)} + 1$$

$$DW = 2 - 2\hat{p} = 2(1 - \hat{p})$$

مع العلم أن: $\hat{p} = \frac{\sum e_t e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2}$

و بما أن: $-1 \le \hat{p} \le 1$ فإن قيمة DW تنحصر بين الصفر و الأربعة و كلما اقتربت قيمة DW من الصفر كلما دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي موجب، في حين كلما اقتربت هذه القيمة من الأربعة دل ذلك على وجود ارتباط ذاتي سالب و القيمة الوسطى تعني انعدام الارتباط الذاتي كليا.

و لأجل ذلك يستوجب إيجاد القيمة العليا d_2 و القيمة الدنيا d_1 لمعامل DW باستعمال الجدول المخصص لذلك، و عليه فإن قبول فرضية العدم أو رفضها يتم على أساس التوزيع التالي:

الجدول(8): توزيع ديربن واتسن

الحالة	الإستنتاج
$4 - d_1 < DW < 4$	نرفض H_0 وجود ارتباطذاتي سالب
$4 - d_2 < DW < 4 - d_1$	لا يمكن الجزم بشيء => الإختبار فاشل
$d_2 < DW < 4 - d_2$	نقبل H_0 انعدام وجود ارتباط ذاتي
$d_1 < DW < d_2$	لا يمكن الجزم بشيء => الإختبار فاشل
$0 < DW < d_1$	نرفض H_0 وجود ارتباطذاتي موجب

و **بتطبيق هذا الإختبار على معطياتنا حصلنا على النتائج التالية:**

$DW = 0.44$ **مع d1= 1.44 و d2= 1.54**

و منه نستنتج أن $0 < DW < d_1$ أي نرفض الفرضية العدمية => وجود ارتباط موجب بين الأخطاء العشوائية ، و بالتالي يستوجب تقديره بموجب الصيغة التالية :

$$\hat{p} = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum e_{t-1}^2} = 0.75$$

بعد ثبوت وجود الارتباط الذاتي و تقدير قيمته نمر الآن لتنقية بيانات العينة من أثر وجوده و ذلك بالقيام بالعمليات الحسابية التالية:

$$PE_t^* = PE_t - \hat{p}\ PE_{t-1}$$

$$GDP_t^* = GDP_t - \hat{p}\ GDP_{t-1}$$

الجدول(9): نزع الارتباط الذاتي

السنوات	PE	GDP	PE_t^*	GDP_t^*
1963	2168	13130	-	-
1964	1933	14100	307	4252.5
1965	1690	15240	240.25	4665
1966	1819	14960	551.5	3530
1967	2605	16230	1240.75	5010
1968	2902	18740	948.25	6567.5
1969	3291	20529	1114.5	6474
1970	3456	22905	987.75	7508.25
1971	100175	23520	97583	-14826.75
1972	133984	27430	58852.75	9790
1973	6206	32100	-94282	11527.5
1974	126092	55561	121437.5	31486
1975	124138	61574	29569	19903.25
1976	134617	74075	41513.5	27894.5
1977	23445	87241	-77517.75	31684.75
1978	150009	104832	132425.25	39401.25
1979	148615	128223	36108.25	49599
1980	51715	162507	-59746.25	66339.75
1981	119984	191469	81197.75	69588.75
1982	114358	207552	24370	63950.25
1983	59820	233752	-25948.5	78088
1984	62290	263856	17425	88542
1985	63299	291597	18364	93705
1986	34003	296551	-13471.25	77853.25
1987	40700	312706	15197.75	90292.75
1988	74177	347717	43652	113187.5
1989	68927	422044	13294.25	161256.25
1990	118600	554388	66904.75	237855
1991	77622	862133	-11328	446342
1992	75770	1074700	17553.5	428100.25
1993	227782	1189720	170954.5	-616305
1994	307230	1487400	136393.5	595110
1995	81509	2004990	-148913.5	889440
1996	90244	2570030	29112.25	1066287.5
1997	85370	2780170	17687	852647.5
1998	5666161	2830490	5602133.5	745362.5
1999	8112665	3238200	3863044.25	1115332.5
2000	100000	412351	-5984498.75	-2016299
2001	14289681	425705	14214681	116441.75
2002	108898	454187	-10608362.75	134908.25
2003	23939	526692	-57734.5	186051.75
2004	31302	612745	13347.75	217726
2005	45094	749863	21617.5	290304.25

المصدر: **من إعداد الباحثة انطلاقا من احصائيات FMI و مديرية الجمارك الجزائرية**

الوحدة: مليار دينار

و باستعمال المعادلة التالية لتقدير العلاقة في المدى الطويل:

$$\hat{a} \ *PE_t^* + \hat{b} \ + e_t^* \ \ GDP_t^* =$$

وصلنا إلى أن :

$$GDP_t^* = 0.049608 * PE_t^* + 129743.7 + e_t^*$$

بحيث e_t^* تمثل الأخطاء العشوائية المعدلة:

$$e_t^* = GDP_t^* - 0.049608 * PE_t^* - 129743.7$$

و باتباع نفس الطريقة السابقة وجدنا أن معامل ديربن واتسن $DW = 1.61$ مع العلم أن d_1=1.44 و d_2= 1.54

و منه نستنتج أن $d_2 < DW < 4 - d_2$ => نقبل الفرضية العدمية=> انعدام وجود ارتباط ذاتي و بالتالي نقر بوجود علاقة في المدى الطويل بين صادرات المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي نموذجها كالآتي:

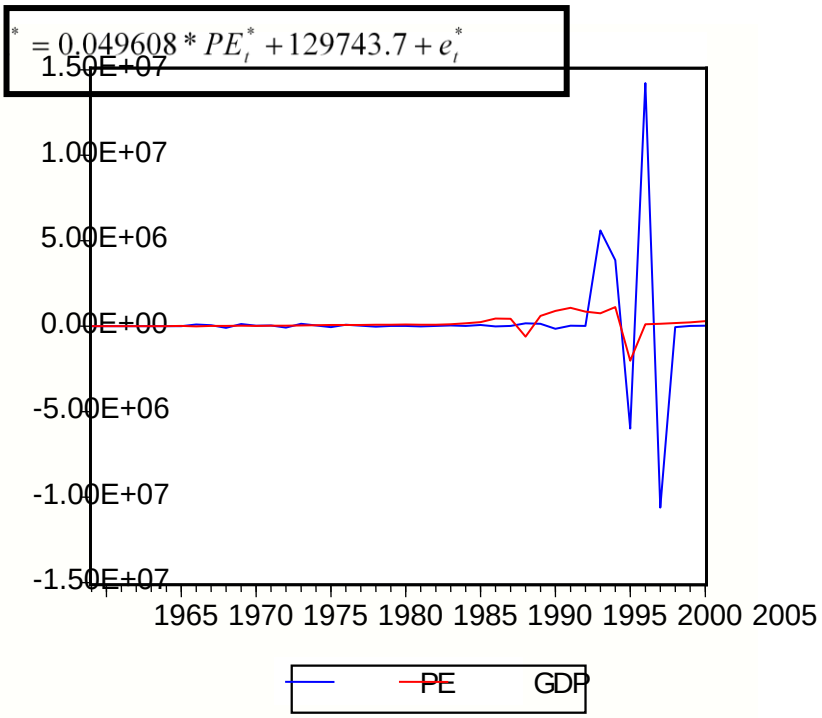

المنحنى (2): تمثيل بياني لعلاقة صادرات المحروقات بالناتج المحلي الإجمالي بعد نزع الارتباط الذاتي

و هذا منطقي حسب طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد ريعي حيث أثبتت الدراسة القياسية أن صادرات المحروقات أخذت حصة الأسد من صادرات الجزائر و ذلك بنسبة حوالي 98% فهي تساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وذلك على المدى الطويل من خلال النموذج المذكور أعلاه و هذه الحقيقة مطابقة للواقع الاقتصادي و الذي هو ليس في صالح الجزائر التي تسعى حاليا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث أن هذه الأخيرة لم تتعرض في اتفاقياتها لهذه المادة و بالتالي لن تتمتع بالامتيازات الممنوحة من طرف المنظومة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع و الخدمات مع العلم أن الصادرات النفطية تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني كما أن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع و الخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية و مرد ذلك أن القطاع الإنتاجي ظل خلال فترة طويلة يجابي التوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي و ذلك بانتهاج سياسة إحلال الواردات هدفها الاستقلال الاقتصادي و التحرر من التبعية ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة حيث أن تطبيق هذه السياسة أدت إلى استيراد مستلزمات الإنتاج و رأس المال و التكنولوجيا لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي قد أدت إلى تقوية عناصر التبعية الاقتصادية عوض التحرر منها مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات مما جعل الجزائر تعتمد المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون و تغطية الواردات الأساسية و لكن هذا ليس بالحل الأنجع حيث لابد من تبني سياسة تشجيع الصادرات و ذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات.

و في مايلي بعض الدراسات السابقة حول العلاقة السببية بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

من المعروف أن الجزائر تعرف درجة انفتاح كبيرة على النظام العالمي والذي يمكن قياسه من خلال نسبة الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك كما أشرنا سابقا حيث بلغت خلال فترة الدراسة أكثر من 45% مما يدل على اعتماد كبير للجزائر على العالم الخارجي لتصريف منتجاتها والحصول على احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية والجدير بالإشارة أن شدة انفتاح الجزائر على النظام العالمي من خلال ارتفاع نسبة الصادرات يرجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في نسبة الصادرات النفطية والتي بلغت نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي أما الصادرات الأخرى فلا تتعدى نسبتها 2% من الناتج المحلي الإجمالي و يرجع ذلك أساسا إلى انخفاض نسبة الصادرات السلعية إلى إجمالي الصادرات فعلى عكس المزايا التي يمنحها الانفتاح على النظام العالمي من خلال الصادرات السلعية فإن الانفتاح المعتمد على النفط له الكثير من السلبيات، أولها أن السلع البترولية تعتبر من المنتجات المستبعدة في جولة أوروجواي حيث أن الاتفاقيات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية لم تتعرض بصورة صريحة لسلعة النفط ومشتقاته في عملية تثبيت التعريفة العليا على الدول المستوردة له الالتزام بعدم رفعها عن المستوى المتفق عليه فعدم إدراج النفط في الاتفاقية يعتبر من منظور الدول المنتجة للنفط و منها الجزائر من أكبر جوانب الضعف في الجولة.

لازالت صادرات الجزائر من النفط الخام تواجه بعض الحواجز التجارية في أسواق البلدان المتقدمة كما لازال النفط المكرر يواجه تصاعدا في التعريفات الجمركية و الإجراءات غير الجمركية ، لقد أشارت بعض الدراسات أن عوائد الأقطار المنتجة للنفط مثلت من متوسط قيمة برميل المنتجات المستخلصة من البرميل الخام 5.6% سنة1961 انتقلت هذه النسبة إلى 30% سنة 1976 في حين مثلت مجموع أرباح الشركات الأجنبية و ضرائب و عوائد البلدان المستهلكة للنفط من متوسط قيمة البرميل 94.4% سنة 1961 ثم انتقلت هذه النسبة إلى 69.6% سنة 1976 معناه أن أكثر من ثلثي قيمة البرميل يعود للدول المستهلكة للنفط على شكل أرباح و رسوم.

بينت دراسة أخرى أنه في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار البترول من 28$ للبرميل سنة 1984 إلى أقل من 19$ سنة 1997 ارتفعت فيه المنتجات البترولية المصنعة من 60$ إلى 96$ للبرميل خلال نفس الفترة، من ناحية أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار توقعات البنك العالمي لأسعار البترول التي تتوقع أن تنخفض إلى حوالي 13.10$ سنة 2010 فإن التأثيرات السلبية ستزيد، علما أن الجزائر تعتمد المزيد من الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون و تغطية الواردات الأساسية كما ذكرنا سابقا ، و هذا يعني بأن الجزائر لا تستفيد على المدى القصير من انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع و الخدمات بحكم محدودية و ضعف الصادرات خارج المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 3% من إجمالي الصادرات، ناهيك أن هناك عناصر سلبية نتيجة التخصص في المحروقات حيث أن قواعد منظمة التجارة العالمية تمنع استخدام القيود الكمية على التجارة و يعتبر التسعير المزدوج للموارد الطبيعية و منها الطاقة محظورا في قواعد منظمة التجارة العالمية لكونه يشكل قيودا كمية على التجارة أي أن الفارق بين سعر الطاقة للاستهلاك المحلي و سعر التصدير يعتبر دعما رسميا مقدما إلى الصناعات المحلية و بالتالي يتعين إزالته وفقا للإعانات الرسمية و الإجراءات التعويضية، و عليه الجزائر التي لازالت تمارس سياسة التسعير المزدوج قد تتعرض إلى ضغوط من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لإزالة هذه الإجراءات التي تعتبر غير عادلة نظرا لكونها تشكل إعانة رسمية للصناعات المحلية و هي ممنوعة وفقا لضوابط المنظمة.

و بالتالي يجب على الجزائر أن توازن بين السعرين الداخلي و الخارجي و الذي حسب بعض المحللين سوف يتضاعف 3 مرات عما كان عليه سابقا وهذا له وقع سلبي على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي.

المراجع

- بطاهر علي: "سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي في الجزائر"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 1-2004- ص186-187
- عبد اللطيف بن آشنهو :" عصرنة الجزائر: حصيلة وآفاق"فيفري 2004 ص87
- سكينة ابن حمودة:" الصادرات الجزائرية خارج المحروقات " مجلة العلوم الإنسانية جامعة المنتوري قسنطينة عدد 14 *2000* ص 217
- بن لوصيف زين الدين، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، الملتقى الوطني حول:" الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، 21-22 ماي 2002، البليدة ص175-176.
- مدني بن شهرة:" وصفة الصندوق النقد الدولي للجزائر من خلال برنامج التعديل الهيكلي" مجلة الخلدونية في العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية العدد00 جانفي 2005 ص 31
- محمد بلقاسم حسن بهلول:"سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر"ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1991 ص246-

- نور الدين بوكروح : "الإصلاح التشريعي ناجز والخصخصة تنطلق بسرعة " مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص أفريل 2002 ص 8
- [4] مليكة صديقي: "دراسة في صعوبات التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر"مجلة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائرعدد*10*2004 ص150
- خالدي خديجة:"أثر الإنفتاح التجاري على الإقتصاد الجزائري"مجلة اقتصاديات شمال افريقياعدد2 ماي2005 ص85
- عماري عمار "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر" مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 1 – 2002 - ص98
- قدي عبد المجيد/ وصاف سعيدي:" آليات ضمان الإئتمان و تنمية الصادرات " مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد2*2002* ص 241
- يوسفي رشيد: " سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي- حالة الجزائر- " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية تحت إشراف أ.دربال عبد القادر جامعة وهران *2005-2006* ص 159
- كمال رزيق/ مسدور فارس:" انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة" الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة 21- 22 ماي 2002 ص 209
- إسماعيل شعباني:" إمكانية الجزائر الزراعية في مواجهة الأسواق العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة" المعهد الوطني للتجارة مجلة العلوم التجارية رقم 3 *2003* ص 12-13
- صالح صالحي "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف العدد1*2002* ص 52
- زيدان أحمد:" الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر على المنظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي" مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة سطيف العدد 3*2004* ص137-139
- بن بوزيان محمد/ بن خالدي نوال/ زواد نجاة: "إصلاح القطاع الصحي في ظل اتفاقية الجاتس GATS" الملتقى الوطني حول تسيير و إصلاح المستشفيات في الدول النامية" جامعة بجاية 13-14و 15 نوفمبر 2006 ص 11
- عبد الحميد زعباط :" مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة " مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة العدد6 *2004*ص28
- [5] سليمان ناصر:" التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر" مجلة الباحث جامعة ورقلة العدد 1*2002* ص 90

- MUSTAPHA BABA AHMED :"Algerie diagnostic d'un non – développement " Paris édition l'harmattan 1999 p207
- BENISSAD HOCINE :" La réforme économique en Algerie" OPU, mai 1991, p106.
- ABDELMADJID BOUZIDI:"Panorama des économies maghrébines contemporaines (Mauritanie, Maroc, Algerie, Tunisie et Libye) " CENEAP, centre d'études et d'analyses pour la planification Alger 1991, p41
- REGIS BOURBONNAIS: " économétrie manuelle et exercices corrigées " 4éme édition Dunod Paris 2002 p232
- ABDELHAMID BRAHIMI : " L'économie algérienne" OPU, Alger, 1991, p388
- YOUCEF Deboub:"le nouveau mécanisme économique en Algerie" OPU Alger 1995, P 66
- ANDRE GAMBLIN :"image économique du monde dossier europe à 25 ; les paradoxes de l'élargissement" Armand colin Paris 2004 p 92
- R.I.D. HARRIS : "Using cointegration analysis in econometric modelling" 1st published Prentice Hall England 1995 p 28
- D. KWIATHOWSKI ET AL : "Testing the null hypothesis of trend stationnarity against the alternative of a unit root " journal of econometrics 54 North Holland 1992 p 160
- M. HAMID TEMMAR : "stratégie de développement indépendant, le cas de l'Algérie : un bilan " OPU Alger 1983 p 31
- RACHID TLEMCANI:" Etat bazaret et globalisation l' aventure de l'infitah en Algérie" les éditions el hikma, Alger, 1999, p 124
- MUSTAPHA MEKIDECHE : " l'Algerie entre économie de rente et économie émergente, 1986- 1999" Édition dahlab- h. dey, Alger, 2000, p68
- Evolution du systéme financier algerien ; Algerie guide économique -1992- p 33
- Secrétariat d'état au plan bilan provisoire des investissements du plan triennal 1967-1979 ; juillet 1970 pp 3

[1] - نجيب سمير خريس، دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة: حالة الأردن،جامعة اليرموك، مذكرة ماجستير، 1998/8/8، ص 32-33.

[2] - Alain lacroux, Christelle martin, économie générale économie d'entreprise droit, hachette 1998, fiche 7.